BAGHDAD CHAMBERS OF
COMMERCE STUDIES AND
INFORMATION DEPARTMENT

غرفة تجارة بغداد
قسم الدراسات والمعلومات

السيد رئيس الغرفة المحترم...

م / دراسة

تحية طيبة وبعد..

اعرض لحضراتكم دراسة حول مقترحات غرفة تجارة بغداد بخصوص مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص في الإطار القانوني .

تفضلوكم بالإطلاع والامر بما تنسبوه ، مع قبول وافر الاحترام والتقدير.

المستشار الدكتور
صفاء الشمري

مقترحات قانون الشراكة:-

¤ إطار قانوني مستقر وواضح

- تعزيز الثقة القانونية

ضرورة أن يتضمن القانون نصوصًا واضحة ومستقرة تحمي حقوق جميع الأطراف المشاركة، مع تحديد دقيق للمسؤوليات والالتزامات.

- يجب تضمين بنود تحدد الآليات المتاحة لحل النزاعات بما يضمن حقوق كل من القطاع العام والخاص، وذلك لتعزيز الثقة في التعاون بين الطرفين.

- ضمانات تعاقدية

اقتراح إدراج ضمانات تعاقدية توفر الحماية اللازمة لاستثمارات القطاع الخاص، مثل شروط الفسخ والتعويضات وآليات التحكيم الدولي، بما يضمن حماية استثمارات الشركات الأجنبية والمحلية على حد سواء.

¤ تحفيز الاستثمار وتوفير حوافز جاذبة

- إعفاءات ضريبية وجمركية

تقديم حوافز مثل إعفاءات ضريبية على الأرباح لفترات محددة، وإعفاءات كمركية على استيراد المعدات اللازمة للمشاريع المشتركة. هذه الحوافز يمكن أن تكون مغرية لجذب استثمارات القطاع الخاص، خصوصًا في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية.

-قروض وتسهيلات مالية

يمكن أن يتضمن القانون منح تسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة بفوائد منخفضة أو مدعومة من الحكومة للمشاريع المشتركة، ما يسهم في تخفيف الأعباء المالية على القطاع الخاص.

- **وضوح الأدوار والمسؤوليات**

- تحديد الأدوار بدقة

من المهم أن يوضح القانون دور كل طرف في الشراكة، مع تحديد المسؤوليات بشكل دقيق لتجنب أي تداخل في الأدوار أو غموض قد يؤدي إلى إعاقة تنفيذ المشاريع. هذا يشمل تحديد جهة الإشراف والتنفيذ، وجهات الرقابة والمتابعة.

- إطار مؤسسي للشراكة

اقتراح إنشاء هيئة أو مؤسسة مختصة بإدارة الشراكات بين القطاعين، تكون مسؤولة عن التنسيق بين الجهات المختلفة وضمان الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاقيات.

- **تعزيز الشفافية والمساءلة**

- متطلبات الشفافية

يجب أن ينص القانون على ضرورة الإفصاح الدوري عن تقارير الأداء المالي والفني للمشاريع المشتركة، مع نشر هذه التقارير بشكل يضمن اطلاع الجهات الرقابية والجمهور على تقدم المشاريع واستخدام الموارد.

- مراجعة مستقلة

التأكيد على أهمية وجود مدققين خارجيين مستقلين يقومون بتدقيق حسابات المشاريع، وضمان أن الأموال العامة والخاصة تُستخدم بشكل صحيح وفقًا للأهداف المحددة.

- **تطوير القدرات المحلية**

- برامج تدريبية

اقتراح تضمين بنود في القانون تدعو إلى إنشاء برامج تدريبية مشتركة للكوادر العراقية في مجالات الإدارة والمشاريع، لضمان بناء القدرات المحلية وزيادة كفاءة العاملين في إدارة وتنفيذ المشاريع المشتركة.

- نقل المعرفة

التأكيد على أهمية تضمين بنود تضمن نقل المعرفة والتكنولوجيا من الشركات الأجنبية إلى الكوادر المحلية، مما يسهم في تطوير الخبرات العراقية وزيادة الاعتماد على القدرات الوطنية مستقبلاً.

- **تسهيل الإجراءات وتقليل البيروقراطية**

- تسريع الإجراءات الإدارية

من الضروري أن يركز القانون على تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية المتعلقة بالشراكات، مثل عمليات الحصول على التراخيص والموافقات.

- **اقتراح إنشاء "نافذة واحدة" لإدارة جميع الإجراءات المتعلقة بالمشاريع المشتركة لتقليل الوقت والجهد المبذولين.**

- تحسين البيئة التنظيمية

تعزيز البيئة التنظيمية للشراكات من خلال تقليل الروتين الإداري وتوفير بيئة قانونية وتشريعية مشجعة للاستثمار، وذلك عبر تبني أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

- **حماية المصالح الوطنية**

- شروط حماية الاقتصاد الوطني

اقتراح تضمين شروط تحمي الاقتصاد الوطني، مثل تحديد نسب الشراكة الأجنبية وتوظيف نسبة معينة من العمالة المحلية، وضمان أن المشاريع المشتركة تحقق قيمة مضافة للاقتصاد المحلي.

- توطين الصناعات

التأكيد على أهمية أن تشمل الشراكات بين القطاعين مشروعات تساهم في توطين الصناعات ونقل التكنولوجيا، مما يساهم في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية على المدى الطويل.

- **استدامة المشروعات على المدى الطويل**

- معايير الاستدامة البيئية

يجب أن يتضمن القانون إلزامًا بتطبيق معايير الاستدامة البيئية في جميع المشاريع المشتركة، بما يضمن حماية الموارد الطبيعية وتقليل الأثر البيئي للمشروعات.

- التنمية المجتمعية

التأكيد على أن المشاريع المشتركة يجب أن تشمل مبادرات للتنمية المجتمعية مثل برامج التعليم والتدريب، وتحسين البنية التحتية للمجتمعات المحلية، لضمان توزيع عادل للفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

- **آليات الرقابة والمتابعة المستمرة**

- متابعة مستمرة

اقتراح إنشاء لجان مشتركة من القطاعين لمتابعة تنفيذ المشاريع والتأكد من التزام جميع الأطراف ببنود العقود. هذه اللجان يمكن أن تكون مسؤولة عن تقديم تقارير دورية حول تقدم المشاريع ومعالجة أي مشاكل تظهر في مراحل التنفيذ.

- مراجعة دورية للقانون

التأكيد على ضرورة مراجعة القانون بشكل دوري لتقييم فعاليته وإدخال التعديلات اللازمة في ضوء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وضمان استمرارية توافقه مع احتياجات السوق والشركاء.

- **توفير بنية تحتية داعمة**

- تطوير البنية التحتية

من المهم أن يتضمن القانون خططًا واضحة لتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الشراكات، مثل تحسين شبكات النقل والاتصالات والطاقة، مما يسهل تنفيذ المشاريع المشتركة وزيادة جاذبيتها للمستثمرين.